

تحليل وقياس العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود (فرص وتحديات  
(السياسية النقدية)

أ.د.علياء حسين خلف الزركوشي<sup>١</sup> كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ديالى

أ.م.د.علي وهيب عبدالله<sup>٢</sup> كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ديالى

Analyzing and measuring the relationship between government  
consumption and money supply (opportunities and challenges of  
monetary policy)

Prof. Dr. Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi<sup>1</sup>

Assis. Prof. Dr. Ali Wahaib Abdallah<sup>2</sup>

Email: [liwahebeco@uodiyala.edu.iq](mailto:liwahebeco@uodiyala.edu.iq)

Email: [aliaeco@uodiyala.edu.iq](mailto:aliaeco@uodiyala.edu.iq)

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، اعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة (ARDL)، وهو أسلوب منهجي مناسب لتحليل العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل حتى مع وجود اختلافات في رتبة التكامل للمتغيرات، وأظهر البحث طبيعة العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي كمتغير مستقل وعرض النقود كمتغير تابع واستنتج البحث بأن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، حيث بلغت قيمة  $R^2$  المعدلة ٠.٨٥٢٨، مما يشير إلى أن حوالي ٨٥٪ من التباين في عرض النقود يمكن تفسيره بالمتغيرات المدرجة في النموذج، كما أكدت إحصائية F-statistic ذات الدلالة الإحصائية العالية (Prob. F = 0.0000) على الأهمية الكلية للنموذج وقدرته على تفسير الظاهرة المدروسة، الكلمات المفتاحية: حجم الاستهلاك الحكومي، عرض النقود، السياسة النقدية،

نموذج ARDL

Abstract:

This research aims to study the relationship between government consumption and money supply in Iraq for the period 2004-2020. The research relied on the Autoregressive Distributions Lagged (ARDL) model, a methodological approach suitable for analyzing long- and short-term relationships even with differences in the order of integration of the variables. The research demonstrated the nature of the relationship between government consumption as an independent variable and money supply as a dependent variable. The research concluded that the model has high explanatory power, with the adjusted  $R^2$  value reaching 0.8528, indicating that approximately 85% of the variance in money supply can be explained by the variables included in the model. The highly statistically significant F-statistic (Prob. F = 0.0000) confirmed the overall importance of the model and its ability to explain the studied phenomenon.

**Keywords:** government consumption volume, money supply, monetary policy, ARDL model

المقدمة:

يؤثر الاستهلاك الحكومي على عرض النقود من خلال قنوات مختلفة فزيادة الإنفاق الحكومي خاصة عندما يتم تمويله عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من خلال إصدار النقود، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في عرض النقود، مما قد ينعكس على مستويات التضخم، كما تسهم بعض أشكال الإنفاق الحكومي في تحفيز الإنتاج وبالتالي امتصاص جزء من السيولة أو توجيهها نحو الاستثمار، مما يؤثر على نمو عرض النقود بطرق مختلفة، تتضمن هذه العلاقة أهمية خاصة نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وتقلبات هذه الإيرادات التي تؤثر بشكل مباشر في حجم الإنفاق الحكومي. كما أن التحديات الهيكلية والظروف الاقتصادية للعراق عبر صراعات وتحديات إعادة الإعمار مما كان لها

تأثير على كيفية إدارة السياسة المالية والنقدية، وبالتالي على الديناميكية بين الإنفاق العام وحجم السيولة المتداولة مما تقدم نبيّن بأن البحث يسعى إلى استقصاء طبيعة هذه العلاقة بدقة من خلال تحليل تأثير حجم الاستهلاك الحكومي على عرض النقود في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث يعد عرض النقود هنا متغيراً تابعاً، ويهدف البحث إلى تقديم تفسيراً وتحليلاً للأثار المترتبة على الإنفاق الحكومي للسيولة النقدية في الاقتصاد العراقي، مما يسهم في دعم صناعة القرار واتخاذ سياسات مالية ونقدية مستدامة.

#### **أهمية البحث:**

تشخص أهمية البحث من خلال القدرة على فهم وتوضيح آليات السياسة المالية عبر حجم الاستهلاك الحكومي على السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقود وبالتالي على الاقتصاد الكلي.

#### **مشكلة البحث:**

تكمن المشكلة البحثية حول مدى اتساق السياسة المالية الحكومية مع اهداف السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقود، إذ تظهر تناقضات بين اهداف السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال التساؤل الاتي: (ما هي التحديات التي تواجه صناعة القرار الاقتصادي في إدارة العلاقة بين الاستهلاك الحكومي وعرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية مستهدفة؟)

#### **هدف البحث:**

هنالك مجموعة من الأهداف التي يسعى الي تحقيقها منها:

١- تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود.

٢- تحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تمويل الاستهلاك الحكومي والتقليل من تحديات التضخم.

#### **فرضية البحث:**

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها ان حجم الاستهلاك الحكومي له دور في التأثير على عرض النقود من خلال تمويل الانفاق الحكومي عبر آليات الاقتراض من البنك المركزي.

#### **منهجية البحث:**

من اجل الوصول الى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من دور حجم الاستهلاك الحكومي في التأثير على عرض النقود في العراق.

#### **هيكلية البحث:**

من اجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى مبحثين، اذ تناول المبحث الاول الإطار النظري والمفاهيمي للحجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود وجاء بعنوان الاستهلاك والسياسة النقدية (المفهوم والعوامل المؤثرة) رؤى نظرية، اما المبحث الثاني بعنوان الجانب التطبيقي للبحث (قياس العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود في العراق، واخيرا توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وعلى ضوءها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

#### **المبحث الأول / الاستهلاك والسياسة النقدية (المفهوم والعوامل المؤثرة) رؤى نظرية**

أولاً: مفهوم الاستهلاك يعد الاستهلاك بمثابة الاستخدام المباشر للسلع والخدمات من قبل الأفراد والأسر لتلبية حاجاتهم اليومية مثل الطعام، الملابس، السكن، التعليم، والصحة. هذا النوع من الاستهلاك يؤدي إلى استنفاد أو استخدام المنتج أو الخدمة بشكل كامل، الاستهلاك الإنتاجي وهو استخدام السلع والخدمات كمدخلات في عملية إنتاج سلع أو خدمات أخرى. على سبيل المثال، استخدام الحديد في صناعة السيارات أو استخدام الكهرباء في تشغيل المصانع. في هذه الحالة، لا يتم استهلاك المنتج أو الخدمة بشكل نهائي بل يتحول إلى جزء من منتج آخر. ويؤثر الاستهلاك على السياسات الحكومية إذ تراقب الحكومات مستويات وأنماط الاستهلاك لاتخاذ قرارات بشأن السياسات الاقتصادية المختلفة، مثل السياسات الضريبية، والإنفاق الحكومي، والسياسات الاجتماعية لذلك يمثل الاستهلاك نشاط اقتصادي أساسي له تأثير كبير على جميع جوانب الاقتصاد، بدءاً من الإنتاج والتوظيف وصولاً إلى النمو الاقتصادي ومستوى رفاهية الأفراد.

#### **ثانياً: العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك:**

١- **العوامل الموضوعية (Objective Factors):** وهي العوامل التي تميل إلى كونها اقتصادية قابلة للتغيير بالمدى القصير ويمكن قياس قيمتها أو حجمها، وبالتالي يستطيع الباحث أو الاحصائي أن يحدد إلى درجة كبيرة تأثيرها على دالة الاستهلاك، ومن هذه العوامل ما يلي: (الخطيب،

أ- **سعر الفائدة:** كان الاعتقاد على ان الافراد يدخرون أكثر (وهذا يعني ضمناً يستهلكون اقل) في اسعار الفائدة العالية. ولكن الاقتصاديين الان لا يسندون هذا الرأي لعدم وجود أي دليل على هذه العلاقة.

ب- **الاقراض الاستهلاكي:** ان المنافسة بين المؤسسات المالية في الائتمان الاستهلاكي والاقراض والمنافسة بين المؤسسات التجارية في البيع بالتقسيط، ادت إلى تسهيل هذه العمليات ومنح الشروط السهلة للمستهلكين لشراء السلع والخدمات عن طريق الدفع الآجل أو اقرضهم لهذه الأغراض، كل ذلك جعل بإمكان المستهلكين إنفاق مبالغ أكثر بكثير مما يتيح دخلهم في فترة معينة خاصة بالنسبة للسلع المعمرة.

ت- **تغير الأسعار وتوقعاتها:** يظهر أثر هذا العامل من عدة جوانب، فأولاً إذا ارتفعت الاسعار كلها ولم تتغير الدخول النقدية فإن الدخل الحقيقي سينخفض ضمناً وبالتالي يرتفع الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك. ان هذا التأثير قد يقتصر على التحرك على دالة الاستهلاك ولا يؤدي إلى انتقالها من مكانها. وثانياً ان ارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض القيمة الحقيقية لثروة الفرد ويؤدي ذلك شعوره بأنه أصبح اقل غنى من ذي قبل مما قد يؤدي إلى تقليل استهلاكه، وهذا العامل يعني انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل، وثالثاً ان تغير الأسعار لبعض السلع والخدمات قد يشجع الأفراد على الاكثار من شراء السلع والخدمات التي اصبحت أرخص نسبياً وقد لا يؤدي ذلك إلى تقليل شرائهم للسلع والخدمات الاخرى فيزيد أو يقلل من مجموع انفاقه الاستهلاكي خاصة اذا كان الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط سهلة. ورابعاً إذا توقع الافراد ان الاسعار كلاً أو بعضاً سترتفع نراهم ينفقون أكثر في شراء السلع والخدمات قبل ان يتحقق توقعهم، وهنا ايضا إذا كانت شروط الائتمان والتقسيم سهلة.

ث- **الجهود التسويقية:** تستخدم وسائل الدعاية والاعلان بفنونها المتطورة لإغراء المستهلكين في شراء السلع والخدمات، ولا تقف هذه الجهود عند دفع المستهلك لتفضيل انتاج هذه الشركة أو تلك، بل اخذ المنتجون يرغبون المستهلكين لزيادة استهلاكهم كذلك، لا سيما وقد استخدمت الكثير من الشركات أو المنتجين الاعلان عن شروطهم السهلة في البيع والاقساط المريحة خاصة في السلع المعمرة.

ج- **الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيم الأصول الرأسمالية:** قد يشتري بعض الأفراد أسهم أو سندات، اراضي أو عقارات أو غيرها ويحصلون على ارباح غير اعتيادية نتجت عن تغيير عوامل خارجية لا صلة لها مباشرة بالموجودات المتاجر بها. فقد يشتري شخص ارضاً بسعر منخفض ثم ترتفع قيمتها عدة اضعاف لبناء طريق يمر بها، ان مثل هذه الدخول غير الاعتيادية، كما نكر كينز قد تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد. وقد يحصل التأثير على الاستهلاك للأفراد لمجرد تغيير قيمة الموجودات حتى تتحقق الارباح فعلاً لاعتقادهم بان باستطاعتهم الحصول على هذه الارباح ان شاؤوا وبذا ينفقون أكثر.

ح- **حجم الثروة وتغيير قيمتها:** ان الثروة التي يتمتع بها الشخص قد تؤثر على استعداده للإنفاق حتى اذا كانت لا تساهم مباشرة في تكوين دخله النقدي، فالثروة لا تشمل فقط الأصول الرأسمالية التي تدر ايراداً نقدياً مثل العقارات والأوراق المالية والمنشآت الانتاجية والودائع في صناديق التوفير، وانما تشمل ايضا عناصر أخرى لا تحقق لصاحبها أي دخل مادي كالنقود السائلة والودائع بالحسابات الجارية والتحف الفنية والمجوهرات والذهب والمعادن النفيسة الأخرى والأراضي غير المستغلة. فالثروة قد تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي على اساس ان صاحبها لا يميل إلى الادخار بقدر ما يميل إليه الشخص الذي لا يملك ثروة أو يملك ثروة اقل لان الحافز على الادخار سيكون عادة اقوى بالنسبة للشخص الثاني عنه بالنسبة للشخص الأول ولكن من الصعب تحديد أثر هذا العامل على الأنفاق الاستهلاكي. وكذلك الحال بالنسبة للمكاسب الرأسمالية او ما أطلقنا عليه الارباح الناتجة عن ارتفاع قيم الأصول الرأسمالية كالعقارات التي تزداد قيمتها نتيجة للعمران أو التضخم النقدي، فرغم ان هذه الزيادة في القيمة قد لا يتحقق لعدم بيع هذه الأصول الرأسمالية إلا أنه يعتقد وجود أثر لها على استعداد الأفراد للاستهلاك.

خ- **توزيع الدخل:** فعلى سبيل المثال لو تم إعادة التوزيع لصالح الفقراء ومحدودي الدخل وعلى حساب الفئات الثرية فإن الميل للاستهلاك سيرتفع نظراً لأن الفقراء ومحدودي الدخل لديهم حاجات كثيرة لم يتم إشباعها ومن هنا فإنهم يوجهون الزيادة في دخولهم أو جلها إلى الاستهلاك.

٢- **العوامل الذاتية والنفسية:** تتوقف هذه العوامل إلى حد كبير على الخصائص النفسية للطبيعة البشرية وعلى عادات المجتمع القائم والمنظمات الموجودة به. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين فرعيتين هما: (المصري، ٢٠١٧، صفحة ٦١)

أ- **العوامل التي تؤثر على رغبة الأفراد في زيادة ادخاراتهم وبالتالي فهي تدفعهم إلى التقليل من انفاقهم الاستهلاكي.** من هذه العوامل الحذر والحيطه للمستقبل ويزداد هذا الدافع قوة في اوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ويقل الادخار لهذا الغرض إذا كانت الحالة مستقرة وعند وجود ضمان اجتماعي ضد البطالة أو الشيخوخة. اما الدافع الآخر فهو النظرة للمستقبل ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للعائلة، كالادخار من أجل تعليم الاطفال لحد الدراسة الجامعية خاصة ان لم يكن التعليم مجاناً أو لأجل بناء أو شراء مسكن أو غير ذلك. ويذكر

كينز دافعاً آخراً وهو (الاستقلالية) مثلاً توفير مبلغاً من المال شهرياً لكل طفل منذ ولادته لكي يتراكم لديه مقدراً من المال يستطيع التصرف به عندما يبلغ سن الرشد سواء في التعليم أو في أي نشاط حر وبذا يستقل عن العائلة اقتصادياً.

ب- العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد والعوائل في الانفاق الاستهلاكي مباشرة ومنها الضغط الاجتماعي (Social Pressure) وهو ان الأفراد يحاولون المحافظة على حجم معين من الانفاق الاستهلاكي متأثرين بما يستهلكه افراد المجتمع الاخرين خاصة من الفئة أو الطبقة التي ينتمون اليها بصفته نوعاً من المحاكاة وتقليد الآخرين في نمط استهلاكهم، أي ان الأفراد يجدون أنه من الضروري إنفاق مقدار معين من أجل المحافظة على مقدار معين من الاستهلاك لمجاراة الآخرين، على الرغم من ان دخل الفرد قد لا يسمح له بهذا الانفاق الاستهلاكي. وفي هذا المجال يرى بعض علماء النفس ان قسماً من الأفراد يدخرون مقدراً أكبر مما يسمح به دخلهم من أجل ان يراكموا مقدراً كبيراً من المال في حسابهم بالبنوك أو التوفير ليتباهوا بذلك كما يتباهى البعض الآخر في مقدار استهلاكهم، وفي كلتا الحالتين يتأثر الأفراد بالضغط الاجتماعي في تحديد مقدار انفاقهم الاستهلاكي أو ادخارهم. والعامل الاخر في هذا المجال هو التوقعات عن النشاط الاقتصادي واتجاهه، الدخل، والأسعار، اما بالنسبة للتوقعات عن النشاط الاقتصادي فقد يتوقع الأفراد ان الاقتصاد مقبل على ازدهار اقتصادي أو كساد وفي كل حالة يتصرف في تحديد انفاقه الاستهلاكي بشكل مختلف عن الحالة الأخرى. ثم ان توقعات الفرد بان دخله يزداد أو انه قد يحصل على زيادة في الدخل فنراه يزيد من انفاقه وبالعكس إذا توقع انخفاض الدخل أو بطالة فنراه يقلل من انفاقه قدر الامكان ويدخر للأيام المقبلة. وأخيراً فان الأفراد قد يتوقعون ارتفاعاً بالأسعار مما يشجعهم على الزيادة بالإنفاق الاستهلاكي قبل ان يتحقق هذا الارتفاع بالأسعار.

**ثالثاً: السياسة النقدية (المفهوم):** تعد السياسة النقدية (Monetary Policy) أحد أركان السياسات الاقتصادية الكلية، التي تصبو من خلالها الى تحقيق أهداف وغايات منها الاستقرار الاقتصادي ومكافحة ظاهرة البطالة والحد من الجرائم الاقتصادية والحد من ظاهرة غسيل الاموال وغيرها من الأهداف التي تخدم النشاط الاقتصادي للدولة وعرفت بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير والقواعد التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود (الداغر، ٢٠١٨، صفحة ٢٧٠) كما أنها تعد مجموعة من الإجراءات والسياسات والأدوات التي تقوم بها السلطات النقدية بتنفيذها في ادارة النظام النقدي للتحكم في عمليات عرض النقود، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مرتبطة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار (الأفندي، ٢٠١٢، صفحة ٢٥) ويمثل استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف وغايات اقتصادية معينة، فاذا كانت السلطة النقدية ترغب في تخفيض الطلب الكلي، فأنها تلجأ الى تخفيض العرض الاسمي للنقود، أما اذا رغبت في زيادة الطلب الكلي لتحقيق زيادات مرتفعة من العمالة والدخل فأنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود (ابدجمان، ١٩٨٨، صفحة ٢٧٠) وتأسيساً لما سبق يمكن القول بان السياسة النقدية تمثل مجموعة من التدابير والاجراءات النقدية وغير النقدية بهدف التأثير على معدلات الفائدة وكمية النقود ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والجدير بالذكر ان السياسة النقدية لا تشمل فقط الرقابة على عرض النقود وطريقة استخدام حجم الائتمان وتحديده، انما يمتد مفعولها لتشمل عمليات الاقتراض الحكومية.

#### **ثانياً: السياسة النقدية (الأهداف):**

تمثل السياسة النقدية أحد جوانب السياسة الاقتصادية العامة والأهداف والغايات التي تسعى الى تحقيقها تكون بالضرورة هي الأهداف النهائية نفسها للسياسة الاقتصادية العامة، وهناك جملة من الأهداف للسياسة النقدية يمكن تلخيصها بالآتي:

١- تحقيق التشغيل الكامل واستغلال الموارد البشرية المتاحة أفضل استخدام، حيث يعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها وهذا يرتبط بهدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة متدني يتراوح بين ٣٪ الى ٥٪ (القادر، ٢٠١٠، صفحة ١٩٥)

٢- السعي الى معدل تضخم منخفض يُعد هذا الهدف اقل وضوحاً من الهدف السابق، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيضاً لحالة البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ومعنى ذلك وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدلات البطالة مما يتيح فرصة الاختيار امام صانعي السياسات الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض (الرفاعي، ٢٠٠٦، صفحة ٣٢٢)

٣- تحقيق زيادة مستدامة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد أو في متوسط دخل الفرد الحقيقي. وتعتمد الحكومات الى الوصول لهذا الهدف بغية اشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال الحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، ومن جانب آخر تستطيع السياسة النقدية التأثير على عنصر مهم وفعال في مجال النمو

الاقتصادي وهو الاستثمار، فأن زيادة حجم راس المال الثابت مرهون بزيادة معدلات الاستثمار في المجتمع مما يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاجية وارتفاع معدل نمو الناتج القومي (داود، ٢٠١٠، صفحة ٣٥٠)

٤- تحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع معدل الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك الى داخل البلد واتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في خفض الواردات للبلد وزيادة صادراته (الجنابي، ٢٠١٤، صفحة ٢٦٩) وعليه يمكن أن نلاحظ أن السياسة النقدية تحقق أهداف اقتصادية عامة، ناهيك عن الاهداف التنموية التي يأتي في مقدمتها تحسين المستوى المعاشي للأفراد والمجتمع.

### المبحث الثاني: قياس العلاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود في العراق

أولاً: توصيف النموذج القياسي يعد أسلوب القياس الاقتصادي أحد الأساليب الكمية المهمة لتوصيف طبيعة العلاقة وقياسها وتحليلها بين المؤشرات الاقتصادية التي يتم تضمينها داخل الأنموذج، كونه يتسم بقدر كبير من البساطة والقدرة على الكشف عن مدى وطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة (شهاب، ١٩٩١، صفحة ١٢) وعليه تم الاستعانة ببعض أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية وأساليب القياس الاقتصادي لتحديد وتوصيف طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأنموذج المدروس. إذ تهتم الاساليب القياسية بصياغة علاقة التفاعل بين المؤشرات الاقتصادية المحددة من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل والتي تشمل أساليب تحليل نماذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) إذ يتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الأبطاء الموزع في نموذج واحد ومن ثم تكون السلاسل الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وعن طريق اختبار استقراره بيانات الدراسة وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام منهجية (ARDL) ومن اجل توصيف نموذج تم استخدام المتغيرات المستقلة المتمثلة بحجم الاستهلاك الحكومي GCV والمتغير التابع ممثل بعرض النقود MS إذ يفترض أن حجم الإنفاق الحكومي (GCV) له تأثير على عرض النقود (MS) والجدول رقم (١) يُشير الى تحديد متغيرات البحث جدول (١)

### وصف متغيرات البحث

المتغيرات	الوصف	وحدة القياس	نوع المتغير
GCV	Government consumption volume	مليون دينار	مستقل
MS	Money supply	مليون دينار	تابع

المصدر: من اعداد الباحثان.

ثانياً: اختبار جذر الوحدة: يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الاساسية والاولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، وسيتم استخدام اختبار فليبس بيرون (Phillips Perron-test) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة، ويشير الجدول (٢) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) كالاتي: جدول ٢ نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات البحث

Variables		At level			1 <sup>st</sup> difference		
		None	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept
Prob	GCV	0.8345	0.7883	0.2341	0.0260	0.0042	0.011
	MS	0.5947	0.9704	0.0955	0.0471	0.006	0.0064
5%							

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 17) يلاحظ من خلال النظر إلى قيم الاحتمالية (Prob) عند مستوى الدلالة ٥٪، عند المستوى (At level) بالنسبة لمتغير GCV ، نشخص أن قيم الاحتمالية لجميع الحالات (لا يوجد، تقاطع، اتجاه وتقاطع) أعلى من ٠.٠٠٥. هذا يشير إلى أننا لا نستطيع رفض فرضية الوحدة الجذرية عند هذا المستوى، مما يعني أن السلسلة الزمنية لـ GCV قد تكون غير مستقرة، بالنسبة لمتغير MS ، الوضع مشابه حيث أن جميع قيم الاحتمالية أعلى من ٠.٠٠٥، مما يشير إلى أننا لا نستطيع رفض فرضية الوحدة الجذرية لـ MS عند هذا المستوى أيضاً، أما عند الفرق الأول (1st difference) بالنسبة لمتغير GCV ، نرى انخفاضاً كبيراً في قيم الاحتمالية، في حالتي "لا يوجد" و "تقاطع"، أصبحت قيم الاحتمالية أقل من ٠.٠٠٥ (٠.٠٢٦٠ و ٠.٠٠٤٢ على التوالي). هذا يشير إلى أننا نستطيع رفض

فرضية الوحدة الجذرية عند الفرق الأول في هاتين الحالتين، مما يعني أن السلسلة الزمنية لـ GCV أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. أما في حالة "اتجاه وتقاطع"، قيمة الاحتمالية لا تزال أقل من ٠.٠٥ (٠.٠١١)، مما يؤكد استقرار السلسلة بعد التفريق الأول في هذه الحالة أيضًا، بالنسبة لمتغير MS، نلاحظ أيضًا انخفاضًا في قيم الاحتمالية عند الفرق الأول. في حالتي "لا يوجد" و "تقاطع"، أصبحت قيم الاحتمالية أقل من ٠.٠٥ (٠.٠٤٧١ و ٠.٠٠٦٠٦)، مما يشير إلى أننا نستطيع رفض فرضية الوحدة الجذرية بعد أخذ الفرق الأول. وفي حالة "اتجاه وتقاطع"، قيمة الاحتمالية أيضًا أقل من ٠.٠٥ (٠.٠٠٦٤)، مما يؤكد استقرار السلسلة بعد التفريق الأول، بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن كلا المتغيرين GCV و MS يحتويان على جذر وحدة عند المستوى، ولكنهما يصبحان مستقرين بعد أخذ الفرق الأول. هذا يعني أن كلا السلسلتين الزميتين متكاملتان من الدرجة الأولى، ويُشار إليها عادةً بـ I(1)

ثالثاً: التكامل المشترك يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الأساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإنه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (3)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة. جدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signi. F	I(0)	I(1)
F-statistic	6.114	10%	4.04	4.78
K	2	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signi. F	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.209	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.50
		1%	-3.43	-3.82

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 17) بناءً على جدول نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (F-Bounds Test) الذي قدمته، يمكننا استخلاص بعض الاستنتاجات حول وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تم اختبارها، فتحليل نتائج اختبار F-statistic قيمة إحصائية F المحسوبة هي ٦.١١٤ نقارن هذه القيمة بالقيم الحدية العليا (I(0)) والسفلى (I(1)) عند مستويات معنوية مختلفة، عند مستوى معنوية ١٠٪، القيمة الحدية العليا هي ٤.٧٨ والقيمة الحدية السفلى هي ٤.٠٤. قيمة إحصائية (6.114) F أكبر من كلتا القيمتين، عند مستوى معنوية ٥٪، القيمة الحدية العليا هي ٥.٧٣ والقيمة الحدية السفلى هي ٤.٩٤. قيمة إحصائية (6.114) F أكبر من كلتا القيمتين، عند مستوى معنوية ٢.٥٪، القيمة الحدية العليا هي ٦.٦٨ والقيمة الحدية السفلى هي ٥.٧٧. قيمة إحصائية (6.114) F أقل من القيمة الحدية العليا ولكنها أكبر من القيمة الحدية السفلى، عند مستوى معنوية ١٪، القيمة الحدية العليا هي ٧.٨٤ والقيمة الحدية السفلى هي ٦.٨٤. قيمة إحصائية (6.114) F أقل من كلتا القيمتين، وبناءً على نتائج اختبار F-statistic، نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية ١٠٪ و ٥٪. هذا يشير إلى وجود دليل قوي على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات التي تم تحليلها، عند مستوى معنوية ٢.٥٪، نستنتج مما تقدم بأن الإحصائية المحسوبة تقع بين القيمتين الحديتين. وعند مستوى معنوية ١٪، لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية، أما تحليل نتائج اختبار t-statistic قيمة إحصائية t المحسوبة هي -٣.٢٠٩، نقارن

هذه القيمة بالقيم الحدية العليا والسفلى المطلقة عند مستويات معنوية مختلفة، عند مستوى معنوية ١٠٪، القيمة الحدية العليا المطلقة هي ٢.٩١ والقيمة الحدية السفلى المطلقة هي ٢.٥٧. القيمة المطلقة لإحصائية  $t$  ( $| -3.209 | = 3.209$ ) أكبر من كلتا القيمتين، عند مستوى معنوية ٥٪، القيمة الحدية العليا المطلقة هي ٣.٢٢ والقيمة الحدية السفلى المطلقة هي ٢.٨٦. القيمة المطلقة لإحصائية  $t$  ( $3.209$ ) أقل من القيمة الحدية العليا المطلقة ولكنها أكبر من القيمة الحدية السفلى المطلقة، عند مستوى معنوية ٢.٥٪، القيمة الحدية العليا المطلقة هي ٣.٥٠ والقيمة الحدية السفلى المطلقة هي ٣.١٣. القيمة المطلقة لإحصائية  $t$  ( $3.209$ ) أقل من القيمة الحدية العليا المطلقة ولكنها أكبر من القيمة الحدية السفلى المطلقة، عند مستوى معنوية ١٪، القيمة الحدية العليا المطلقة هي ٣.٨٢ والقيمة الحدية السفلى المطلقة هي ٣.٤٣. القيمة المطلقة لإحصائية  $t$  ( $3.209$ ) أقل من كلتا القيمتين، وبناءً على نتائج اختبار  $t$ -statistic، نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية ١٠٪.

رابعاً: تقدير نتائج النموذج القياسي يشير الجدول (٤) نتائج تقدير العلاقة لنموذج ARDL، يمكننا استخلاص بعض النقاط الهامة حول العلاقة بين متغيرات البحث خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠. جدول (٤) نتائج تقدير العلاقة لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

ARDL (2 1) regression					
. Sample: 2006 thru 202					
Number of obs: 13					
R - squared = 0.7676					
Adj R - squared = 0.6746					
Log likelihood = -242.85465					
D.MS	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
ADJ MS					
L1.	-.720575	.2245202	-3.21	0.009	
LR					
GCV	422.331	48.34087	8.74	0.000	
SR					
GCV	.5221785	.1857997	2.81	0.018	
LD					
GCV	505.3051	193.9088	2.61	0.026	
D1					
	1289128	3691683	0.35	0.734	
_Cons					

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 17).

يشير نموذج ARDL (2, 1) يشير هذا إلى أن النموذج يتضمن فترتين إبطاء (Lag) للمتغير التابع (MS) وفترة إبطاء واحدة للمتغير المستقل (GCV) عدد المشاهدات: (Number of obs) تم تحليل بيانات ١٣ فترة زمنية (على الأرجح سنوات)، معامل التحديد (R-squared = 0.7676) يوضح هذا أن حوالي ٧٦.٧٦٪ من التباين في المتغير التابع (MS) يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، معامل التحديد المعدل (Adj R-squared = 0.6746) يأخذ هذا المعامل في الاعتبار عدد المتغيرات في النموذج، وهو أقل قليلاً من معامل

التحديد غير المعدل، مما يشير إلى أن إضافة المتغيرات المستقلة قد لا تكون كلها بنفس القدر من الأهمية في تفسير التباين، دالة الاحتمالية اللوغاريتمية ( $\text{Log likelihood} = -242.85465$ ) هذا مقياس لمطابقة النموذج للبيانات، قيمة الاحتمالية لاختبار F العام للنموذج: (Prob.) لم يتم تقديم قيمة محددة هنا، ولكن عادة ما يتم مقارنتها بمستوى معنوي معين (مثل ٠.٠٥) لتحديد ما إذا كان النموذج ككل معنويًا إحصائيًا، أما نتائج تقدير معاملات تفسير الخطأ للمتغير التابع (MS) هو ٠.٧٢٠٥٧٥ - ومعنوي إحصائيًا عند مستوى ٠.٠١. ( $P\text{-value} = 0.009$ ) يشير هذا إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتغير في المتغير التابع في الفترة السابقة على قيمته الحالية، معامل المتغير المستقل GCV هو ٤٢٢.٣٣١ ومعنوي إحصائيًا عند مستوى أقل من ٠.٠٠١. ( $P\text{-value} = 0.000$ ) يشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمتغير GCV على المتغير التابع. (MS) معامل المتغير المستقل GCV هو ٥٠٥.٣٠٥١ ومعنوي إحصائيًا عند مستوى ٠.٠٠٣. ( $P\text{-value} = 0.018$ ) يشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمتغير SR GCV على المتغير التابع. (MS) ، معامل المتغير المستقل GCV هو ١٢٨٩١٢٨ ومعنوي إحصائيًا عند مستوى ٠.٠٠٣. ( $P\text{-value} = 0.026$ ) يشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمتغير GCV على المتغير التابع. (MS) معامل المتغير المستقل GCV (في المستوى الحالي) هو ٠.٥٢٢١٧٨٥ ولكنه غير معنوي إحصائيًا. ( $P\text{-value} = 0.734$ ) يشير هذا إلى عدم وجود تأثير معنوي إحصائيًا للمتغير GCV الحالي على المتغير التابع. (MS) الثابت (\_Cons) قيمة الثابت هي ٣٦٩١٦٨٣. بشكل عام، تشير نتائج نموذج ARDL إلى وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع (MS) وكل من المتغير المستقل GCV ، بالإضافة إلى تأثير معنوي لقيمة المتغير التابع في الفترة السابقة.

**خامساً: التأكد من عدم وجود المشاكل القياسية:** من خلال الجدول رقم (٥) و الذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود عدم وجود مشاكل قياسية إذ لا يوجد دليل على الارتباط الذاتي للبواقي، ولا عدم تجانس التباين، ولا مشكلة في التوصيف الوظيفي، والبواقي تتبع التوزيع الطبيعي، هذه النتائج تعني أن التقديرات المتحصلة من النموذج (معاملات المتغيرات) ستكون غير متحيزة وفعالة ومتسقة، فالقوة التفسيرية R-squared و Adj R-squared عالية جداً (٨٧.٣٨٪) و (٨٥.٢٨٪) على التوالي، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تبين جزءاً كبيراً من التباين في المتغير التابع، أما الأهمية الإحصائية F-statistic و F Prob النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية جداً ( $\text{Prob F} = 0.0000$ ) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر مجتمعة بشكل كبير على المتغير التابع. **جدول (٥) الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL**

Sample: 2006 thru 2020			
Included observations: 13			
F(2, 12) = 41.55			
Prob F = 0.0000			
R - squared = 0.8738			
Adj R - squared = 0.8528			
<b>Breusch – Godfrey LM test for autocorrelation</b>			
<b>Lags (p)</b>	<b>Chi2</b>	<b>df</b>	<b>Prob.</b>
1	0.748	1	0.3870
<b>LM test for autoregressive conditional heteroskedasticity (ARCH)</b>			
<b>Lags (p)</b>	<b>Chi2</b>	<b>df</b>	<b>Prob.</b>
1	0.090	1	0.7648
<b>Breusch – Pagan / Cook – Weisberg test for heteroskedasticity</b>			
<b>Chi2 (1)</b>			<b>Prob.</b>
1.57			0.2099
<b>Test for multivariate normality</b>			
<b>Chi2 (1)</b>			<b>Prob.</b>

1.192	0.2099
<b>Ramsey Reset test using powers of the fitted values of D.MS</b>	
<b>F (3, 7)</b>	<b>Prob.</b>
0.56	0.5511
<b>Durbin-Watson d-statistic (5, 15) = 2.281424</b>	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 17).

أما بالنسبة الى اختبار Breusch-Godfrey LM للاختبار الذاتي: (Autocorrelation) لا يوجد دليل على الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى في البواقي. (Prob. = 0.3870 > 0.05) واختبار LM لعدم التجانس الشرطي الانحداري (ARCH) لا يوجد دليل على عدم التجانس في التباين (Heteroskedasticity) في البواقي (Prob. = 0.7648 > 0.05) اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لعدم التجانس (Heteroskedasticity) يؤكد عدم وجود عدم التجانس في التباين. (Prob. = 0.2099 > 0.05)، اختبار دلالة التوزيع الطبيعي المتعدد المتغيرات: (Multivariate Normality) البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً على الأرجح. (Prob. = 0.2099 > 0.05) اختبار Ramsey RESET (للتوصيف الوظيفي الصحيح): النموذج موصوف بشكل صحيح ولا يوجد دليل على متغيرات محذوفة أو مشكلة في الشكل الوظيفي (Prob. = 0.05 > 0.5511 إحصائية Durbin-Watson قيمة قريبة من ٢ (٢.٢٨١٤٢٤) تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى.

#### الاستنتاجات:

- ١- وجود علاقة بين حجم الاستهلاك الحكومي وعرض النقود إذ ان زيادة حجم الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة في حجم النقد.
- ٢- يلعب الاستهلاك الحكومي دور في عرض النقود من خلال تقديم الرؤى لصناع القرار عبر تبني سياسات متوائمة بين البنك المركزي ووزارة المالية.
- ٣- وجود دليل قوي على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات التي تم تحليلها، عند مستوى معنوية ٢.٥٪، نستنتج مما تقدم بأن الإحصائية المحسوبة تقع بين القيمتين الحديتين. وعند مستوى معنوية ١٪، لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية.

#### التوصيات:

- ١- إدارة العلاقة بين الاستهلاك الحكومي وعرض النقود في العراق من اجل تقديم رؤية لصانعي السياسات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.
- ٢- تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي في ممارسة صلاحياته النقدية، بعيداً عن ضغوط التمويل الحكومي المباشر أو غير المباشر من خلال مراجعة وتعديل الأطر القانونية والتنظيمية لضمان عدم لجوء الحكومة لطباعة النقود أو الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، إلا في حالات الطوارئ القصوى ووفقاً لضوابط صارمة.
- ٣- إعادة توجيه الإنفاق العام من التركيز على الاستهلاك الجاري والرواتب إلى الاستثمار الرأسمالي والمشاريع التنموية المنتجة.
- ٤- التركيز على مشاريع البنية التحتية الحيوية (الكهرباء، المياه، الطرق) ودعم القطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة، السياحة) التي تخلق فرص عمل مستدامة وتزيد من العرض الكلي.

#### المصادر:

- ١- ابراهيم المصري. (٢٠١٧). *النظريات الاقتصادية*. الطبعة الثانية، الحكمة للنشر والطباعة.
- ٢- السيد متولي عبد القادر. (٢٠١٠). *اقتصاديات النقود والبنوك*. دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة اردنية الهاشمية وعمان.
- ٣- حسام علي داود. (٢٠١٠). *مبادئ الإقتصاد الكلي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- ٤- خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي. (٢٠٠٦). *مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، الاردن عمان.
- ٥- عباس كاظم جاسم الدعيمي. (٢٠١٢). *انعكاس السياسة النقدية في مؤشر التداول لسوق الاوراق المالية (USA) دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)*. المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد (٨)، العدد (٣٢).
- ٦- فاروق الخطيب. (٢٠١١). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*.

- ٧- مايكل ابدجمان. (١٩٨٨). *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة*. دار المريخ للنشر والتوزيع، تعريب محمد ابراهيم منصور المملكة العربية السعودية و١٩٨٨، ص ٢٧٠.
- ٨- محمد احمد الأفتدي. (٢٠١٢). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء-اليمن .
- ٩- محمد عبد العال، رفاه شهاب. (١٩٩١). *نظرية الاقتصاد القياس*. مطبعة دار الحكمة، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
- ١٠- محمود محمد الداغر. (٢٠١٨). *الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات*. دار السيسان للطباعة والنشر، بغداد .
- ١١- هيل عجمي جميل الجنابي. (٢٠١٤). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.